استعملها القدماء فى أشعارهم لعدم علمهم — كان — بقباحتها ، ولأن بعضهم كان صاحب بداية ، والبداية مذلة ، وما كان أيضاً تنقد عليهم أشعارهم ، ولو قد نقدت ، ويهرج منها المعيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ، ويهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب ، لتجنبوها »(١) أما ابن رشيق (ت ٤٦٣) فوصفها بأنها « لا خير فيها »(٢) .

هذا الموقف من المشتغلين بالأدب فيه رفض فنى للضرورة - إن صح التعبير - إذْ وصفوها بالرداءة والقبح ، لكنهم راعَوا ما خاض فيه أصحاب اللغة من حديث الضرورة ، فهابوا جانبهم - وكان لجانبهم حرمة - ولم يصرحوا مباشرة برفضها .

أما موقف النحاة من الضرورة فهو موقف يكاد يتفق عليه الجميع ، وهو اعتبارها رخصة تباح فى الشعر ، مع اختلاف وصف هذه الرخصة حسناً وقبحاً بحسب موقعها فى الشعر أو وقعها على نفس الدارس ثقلا وخفة - كما سبق بيان ذلك وشرحه باختصار .

فمنذ قال سيبويه « اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام . . . وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها »(٣) اعتبرت الضرورة أمراً يجوز فى الشعر وله وجه ينبغى تفسيره ، فتابعه النحاة فى هذا الاتجاه ، وتوسعوا فيه ، فامتلأت كتب النحو بالضرائر الجائزة ، وجهود النحاة فى تفسيرها وتوجيهها .

وقد تفرد عن هذا الاتجاه العام لدى النحاة - فيما أعلم - عالم واحد هو

---

(١) الصناعتين ص ١١٣ .

(٢) العمدة جـ ٢ ص ٢٠٨ .

(٣) كتاب سيبويه جـ ١ ص ١٢ - ١٣ .